

الحمل على النّسب في العربيّة

الدكتور عمر محمّد أبو نوّاس

الجامعة الألمانيّة الأردنيّة

ملخص

يأتي هذا البحث لدراسة المسافة بين القاعدة والاستعمال، القياس والسماع، من خلال النظر في الأنماط اللغويّة المحمولة على النسب في اللّغة العربيّة، وقد تناولت الدراسة هذه الأنماط في الدراسات اللغوية عند القدامى والمحدثين، وأهم المسائل اللغوية التي وُجّهت عليها، فتناولت مسائل التذكير والتأنيث، والمسائل المتعلقة بالمشتقات، وبظاهرة الاستغناء، وبالتناوب اللغوي، وتكفّلت بعرض أهم الصيغ والأمثلة والشواهد التي حُمِلت على النسب عبر تتبع دقيق لها في المعاجم والمصادر اللغوية.

وعُنيت الدراسة بقراءة هذه الظاهرة اللغوية انطلاقاً من واقعها التداولي الاستعمالي الذي طالما جنح إليه علماء لغتنا في دراستهم للأنماط اللغوية.

المقدّمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، والصلاة والسلام على النبي الهادي الأكرم، وبعد:
فقد استطاع علماء اللغة وضع القواعد والأسس التي تضبط أنماط اللغة،
وتجمع شتاتها، وتقنّنها وفق أقيسة محدّدة، واعتمدوا في عملهم هذا على كمّ لا
بأس به من الشواهد المسموعة التي يُحتجّ بها، فوضعوا القاعدة لتشمل الكثير
والأغلب.

وبالرغم من المساحات الواسعة من الأنماط المستعملة التي شملتها تلك
القواعد، إلا أنه ظلّ هناك كمّ لا بأس به من الأنماط اللغوية التي شاعت وانتشرت
في لغة العرب شعرها ونثرها، ذكرها اللغويون لكنهم حاولوا النأي بها عن فضاءات
التقعيد والقياس، واكتفوا من ذكرها في حدود المسموع والمنطوق.

من هنا، جاء هذا البحث، لينظر في ظاهرة الحمل على النسب في العربية _
ولسنا نقصد هنا النسب بالياء_ وإنما نقصد تلك الأنماط اللغوية التي دلت على
النسب، ولكنها لم تشملها أطر القياس، فكانت خارجة عن سلطان التقعيد، سواء
أكانت صيغاً صرفية بعينها دلّت دلالة مباشرة على النسب كـ (فَعَال، فاعِل، فَعِل،
ومفعال...)، أو لواصق صرفية استعملت للدلالة على النسب كهاء النسبة التي
لحقت صيغ الجموع.

وقد وجدتُ في هذا الموضوع طرافة تؤكد أهمية التداول اللغوي ودوره في
توجيه الأداءات اللغوية المختلفة، فحاولتُ تتبع هذه الأنماط في كتب اللغة
ومعاجمها، فاعتمدت عليها اعتماداً مباشراً في جمع الأمثلة والشواهد الدالّة على
ذلك، ثم قمت بدراستها وتحليلها.

ومن عملي هذا، أدركت أن ظاهرة الحمل على النسب وأنماطها كانت محل خلاف بين اللغويين في القول بقياسيتها أو سماعيتها، فأفردت المبحث الأول لذلك، ثم ذكرت أثرها في التوجيه اللغوي وعلاقتها بالمسائل اللغوية المختلفة، إذ اعتمد عليها اللغويون، وانطلقوا من دلالاتها المختلفة في توجيه بعض المسائل التي خالفت قياسية القاعدة.

ثم انتقلت للحديث عن الأنماط اللغوية المحمولة على النسب ودلالاتها الصرفية، حيث رصدت الدراسة كمّاً لا بأس به من الأمثلة والشواهد النثرية والشعرية التي دلّت دلالة واضحة على النسب.

وفي هذا السياق لا يمكن الزعم أنّ هذه الدراسة هي الدراسة الأولى التي تناولت ظاهرة النسب، بل سبقها مجموعة من الدراسات من مثل: دراسة إسماعيل عمايرة: "حوسبة الدرس اللغويّ - مثل من حوسبة أسماء أصحاب المهن"، ودراسة عماد سلمان سنيّه: "النسب في العربية بين النظرية والواقع"، ودراسة سليمان بن إبراهيم العايد: "شواذ النسب"، إلا أنّ هذه الدراسات لم تخصص لدراسة الأنماط المحمولة على النسب وأثرها في توجيه المسائل اللغوية.

"الأنماط اللغوية المحمولة على النسب في الدراسات اللغوية بين القياس والسماع"

يُعدُّ الخليل بن أحمد (ت ١٧٣هـ) من أوائل اللغويين الذين أشاروا إلى الصيغ المحمولة على النسب، وظهر هذا جلياً فيما نقله سيبويه عنه: "وقال الخليل: إنّما قالوا: (عيشة راضية)، وطاعم، وكاس، على ذا، أي على (ذات رضا)، وذو كُسوة وطعام، وقالوا: ناعل لذي النعل"^(١).

(١) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ٤، (د.ت)، ٣/٣٨٢.

ونلاحظ ممّا نقله سيبويه (ت ١٨٠هـ) عن الخليل أنّ مذهبهما يُرجع السبب في حمل هذه الصيغ على النسب، إلى أنّها لم تُجرَ على الفعل، ويتّضح ذلك في قول سيبويه: "فزعم الخليل أنّهم إذا قالوا: دارع، لم يُخرجه على فعل، وكأنّه قال: دِرْعِيّ. فإنّما أراد ذات حيض ولم يجيء على الفعل، وكذلك قولهم: مُرضِع، إذا أراد ذات رضاع ولم يُجرها على أرضعت، ولا تُرضع، فإذا أراد ذلك قال: مرضعة. وتقول: هي حائضة غداً لا يكون إلاّ ذلك؛ لأنّك إذا أُجريتها على الفعل، على هي تحيض غداً، وهذا وجه ما لم يُجرَ على فعله فيما زعم الخليل"^(١).

وقد حدّد سيبويه الصيغ المحمّولة على النسب بأوزانٍ محدّدة، وحدّد لكلّ وزنٍ منها معنىً خاصّ بها. فقال: "أمّا ما يكون صاحب شيءٍ يعالجه، فإنّه ممّا يكون فعلاً. وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوَّاب، ولصاحب العاج: عوَّاج، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها جمّال، ولصاحب الحُمُر التي يعمل عليها حمّار، والذي يعالج الصرف: صرّاف، وذا أكثر من أن يحصى. وربّما ألحقوا ياءٍ الإضافيّة كما قالوا: البتّيّ، أضافوه إلى البتوت، فأوقعوا الإضافة على واحده، وقالوا: البتات. وأمّا ما يكون ذا شيءٍ وليس بصنعةٍ يعالجها، فإنّه ممّا يكون (فاعلاً)، وذلك قولك: لذي الدرع: دارع، ولذي النبل: نابل، ولذي النشاب: ناشب، ولذي التمر: تامر، ولذي اللبن: لابن"^(٢).

وذكر أيضاً صيغة (فعل)، فقال: "وقالوا: نهزّ، وإنّما يريدون نهاري، فيجعلونه، بمنزلة عمَل وفيه ذلك المعنى"^(٣).

(١) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ٤، (د.ت)، ٣/٣٨٣-٣٨٤.

(٢) المصدر السابق، ٣/٣٨١.

(٣) المصدر السابق.

وتأسيساً على ما سبق، فإنَّ سيبويه قد حدَّد الصَّيغ الدَّالة على النَّسب بـ (فَعَّال، وفاعل، وفِعْل)، ويُلاحظ من حديثه عن هذه الصَّيغ تأكيده كثرة سماع هذه الصَّيغ: "وذا أكثر من أن يحصى"^(١).

وعدم تبنيها قياستها في النَّسب "وليس في كلِّ شيءٍ من هذا قيل هذا. ألا ترى أنَّك لا تقول لصاحب البُرِّ: برَّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكَاه، ولا لصاحب الشَّعير: شعَّار، ولا لصاحب الدَّقيق: دَقَّاق"^(٢).

وقد خالف بعض اللغويين مذهب الخليل وسيبويه، ومنهم الفراء (ت ٢٠٧هـ) حينما قال بقياسية هذه الصَّيغ^(٣). وكذلك خالف المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) سيبويه، حيث قال بقياسية صيغة فَعَّال: "هذا بابٌ ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة، لتدلَّ من النَّسب على ما تدلُّ عليه الياء، وذلك قولك: لصاحب الثَّياب: ثَوَّاب، ولصاحب العطر: عطَّار، ولصاحب البزِّ: بزَّاز، وإنَّما أصل هذا لتكرير الفعل، كقولك: هذا رجلٌ ضرَّاب، ورجلٌ قتَّال، أي يكثر هذا منه، وكذلك خيَّاط، فلمَّا كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعلٌ؛ نحو: بزَّاز وعطَّار. فإن كان ذا شيءٍ؛ أي: صاحب شيءٍ بني على فاعلٍ؛ كما بُني الأوَّل على فَعَّال، فقلت: رجلٌ فارس، أي صاحب فرس، ورجلٌ دارع، ونابل، وناشب أي هذا آتته"^(٤).

(١) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ٤، (د.ت)، ٣/٣٨١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر هذا الرأي: ابن يعيش، موفِّق الدين (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب- بيروت، ٦/١٥.

(٤) المبرِّد، محمَّد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمَّد عبدالخالق عضيمة، - القاهرة،

١٦١/٣، ١٣٨٦هـ.

أما ابن السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ)، فإنه سار على مذهب الخليل وسيبويه، وعدَّ هذه الصِّيغ من الصِّيغ المسموعة، ولم يقل بقياستها: "... والقياس في جميع ذا أن تُنسب إليه بالياء المشددة على شرائط النَّسب"^(١).

ولم يختلف كلام ابن القطَّاع (ت ٥١٥هـ) كثيراً عن ابن السَّرَّاج وغيره، وأشار إلى استعمال هذه الصِّيغ ومعانيها.^(٢)

واقترع ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) على ذكر صيغتي (فَعَّال، وفَاعِل)، فقال: "واعلم أنَّهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور؛ وذلك لأنَّهم لم يأتوا ببناء النَّسبة، لكنَّهم يبنون بناء يدلُّ على نحو ما دلَّ عليه ياء النَّسبة"^(٣)، وذكر أنَّه ربَّما يُجمع بين البنائين (فَعَّال، وفَاعِل) في شيء واحد.^(٤)

ورفض ابن يعيش رفضاً صريحاً عدَّ هذه الصِّيغ من القياس، واكتفى فيها بالسَّماع، فقال: "وهذا القبيل وإن كان كثيراً واسعاً فليس بقياس، بل يتبع فيه ما قالوه ولا يتجاوز"^(٥).

أما ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، فأكد أنَّ هذه الصِّيغ مقتصرة على السَّماع.^(٦) وعدَّ سُرَّاح الألفيَّة هذه الصِّيغ من باب الاستغناء؛ أي أنَّها أغنت عن ياء النَّسب.^(٧)

(١) ابن السَّرَّاج، محمَّد بن سهل (ت ٣١٦هـ)، الأُصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م، ٨٣/٣.

(٢) ينظر: ابن القطَّاع (ت ٥١٥هـ)، أبنية الأسماء والأفعال، تحقيق: أحمد محمَّد عبدالدايم، دار الكتب المصرية، ١٩٩٧م، ص ٢٧٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٣/٦.

(٤) المصدر السابق، ١٥/٦.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ابن عصفور، شرح جمل الرَّجَّاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، (د.ت)، (د.ط)، ص ٣١٠.

(٧) ينظر: ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية- بيروت، (د.ت)، ٣٢٩/٤-٣٣٠، وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية- بيروت، ٢٠٠٣م، ٤٦٤/٢.

وأما السيوطي (ت ٩١١هـ)، فقد عدَّ هذه الصِّيغ من شواذ النَّسب وحَمَلها على الاستغناء أيضاً^(١).

ولم تختلف نظرة المعاصرين كثيراً عن نظرة القُدّامي، إلاَّ أنَّهم انقسموا كما انقسم القُدّامي بين مؤيِّدٍ للسَّماع، ومؤيِّدٍ للقياس.

وأول ما يُشار إليه من جهود المعاصرين في دراسة هذه الصِّيغ، قرار مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة، الذي تبنَّى قياسيَّة صيغة (فَعَّال) للدَّلالة على النَّسب^(٢).

وبالرغم من قرار المجمع الآنف الذكر إلاَّ أنَّ بعض العلماء تبنَّوا وجهة النَّظر القائلة بسماعيَّة هذه الصِّيغ، ومن هؤلاء عبدالفتَّاح الدجني^(٣). ومن المعاصرين الذين حمَلوا هذه الصِّيغ على السَّماع ولم يقولوا بقياسيَّتها، عبدالصَّبور شاهين، ورأى أنَّها صيغ يستغنى بها عن ياء النَّسب^(٤).

وظلَّ التردُّد في قياسيَّة هذه الأوزان أو سماعيَّتها مسيطراً على اللغويين، ومنهم ديزيره سَقَّال، وقد ظهر جلياً في حديثه عنها، إذ قال: "ثمَّة بعض الأبنية المشبَّهة بالقياسيَّة التي تغني عن النَّسب بالياء؛ أي أنَّها أوزان سماعيَّة واردة بكثرة، حتَّى أنَّها تكاد تكون قياسيَّة"^(٥). وذكر منها (فاعل، وفَعَّال، وفِعَل).

(١) السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية- الكويت، ١٧٥/٦.

(٢) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط ٣، ٧٧٤/٤.

(٣) ينظر: الدجني، عبدالفتَّاح، في الصرف العربي نشأة ودراسة، مكتبة الفلاح - الكويت، ط ٢، ١٩٨٣م، ص ٣٢٠-٣٢١.

(٤) شاهين، عبدالصَّبور، المنهج الصوتي للغة العربيَّة، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٠م، ص ١٦٦.

(٥) سَقَّال، ديزيره، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربيَّة- بيروت، ط ١، ١٩٩٦م، ص ١١٢.

أمّا أحمد الحملاوي، فرأى أنّ هذه الصّيغ محمولة على الاستغناء، وذكر منها (فاعل، وفعل، وفعل، ومفعول، ومفعيل)، وعدّ الوزنين الأخيرين من النّوادر^(١).

وعدّ فخر الدّين قباوة، هذه الصّيغ من باب الاستغناء، وزاد على الصّيغ التي ذكرها القدامى صيغة (مفعول)، ومثّل عليها ب (مجنون، ومشهور، وملعون)^(٢).

ورأى عبدالقادر عبدالجليل، أنّ "كلاً من هذه الصّيغ بطبيعة تكوينها الصّوتيّ الذي يفضي إلى الدّلالة على مصاحبة الفعل لصاحبه، أو مزاولته لحرفة، أو التّكثير، فإنّها تغني عن ياء النّسب"^(٣).

ومهما يكن من أمر، فإنّنا نلاحظ ممّا تقدّم أن علماء العربية القدامى والمحدثين، انقسموا بين قياسية هذه الصيغ وسماعتها، وبعيداً عن هذا الخلاف يمكن القول: إن ثمة أنماطاً لغوية تركز بصورة أو بأخرى إلى الاستعمال اللغوي الذي لا يمكن أن نغفل أيّاً من جوانبه في أثناء التقعيد اللغوي، فالعرب استعملوا هذه الصيغ للدلالة على النسب، وهي صيغ تحمل بين دلالاتها معاني صرفية محدّدة، تمثّلت ب (ذي، وذات).

وهذا التخصيص الدلالي يكشف أن الاستعمال العربي لأسلوب النسب لم يقف عند حدّ ياء النسب فحسب، بل تجاوزها وأوجد لنا صيغاً بديلة تدل ما تدل عليه ياء النسب، وهي صيغ محدّدة واضحة المعاني استعملت في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي في عصور الاحتجاج، ووجهت بناء عليها الكثير من المسائل اللغويّة، حتى كانت تلك الصيغ من التقنيات التي كانت تكأة لنحاتنا -بالرغم من

(١) أبو حمدة، محمّد علي، في العبور الحضاري لكتاب شذا العرف في فن الصرف، دار عمّار للنشر - عمّان، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٥٣.

(٢) قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ط٢، مكتبة المعارف - بيروت، ١٩٩٤م، ص٢٤٢.

(٣) عبدالجليل، عبدالقادر، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨م، ص٤٤٥.

أنها كانت عند معظمهم خارجة عن دوائر القياس - في أبنيتهم المنطقية، وفي تأويلاتهم التصريفية، وفي أقيستهم اللغوية.

الحمل على النسب والمسائل اللغوية:

أولاً: الأنماط اللغوية المحمولة على النسب ومسائل التذكير والتأنيث:

لقد وُجّهت كثيرٌ من المسائل المتعلقة بالتذكير والتأنيث على ظاهرة الحمل على النسب، ولعلّ من أهمّ المسائل التي يُشار إليها بالبنان في هذا السياق، مسألة وصف المؤنث بالذكور؛ إذ إنه من الضروريّ اقتران الصّفة بعلامة التأنيث إذا كان الموصوف مؤنثاً، إلاّ أنّ هناك جملةً من الأمثلة والشواهد التي حُذفت منها علامة التأنيث التاء، مع أنّ الموصوف مؤنث: "إنّ في الكلام شيئاً كثيراً يشترك فيه المذكر والمؤنث، لا تثبت فيه الهاء في المؤنث، نحو قولهم: بغيرٍ ضامر، وناقاة ضامر، وبغيرٍ ساعل، وناقاة ساعل"^(١).

ولعلّ الخليل حاول الوقوف على هذه المسألة وتلمّس التوجيه اللغوي لها، فوجد أنّ وصف المؤنث بالمذكر يمكن توجيهه على معنى النسب: "فهذا الخليل ابن أحمد، حمل قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْقَطِرَةٌ بِهِ﴾^(٢)، على معنى النسب؛ أي كأنه قال: ذات انفطار"^(٣).

وذكر السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، أنّ الخليل وسيبويه قرّرا "أنّ الهاء إنّما سقطت منه؛ لأنّه لم يجر على الفعل، وإنّما يلزم الفرق بين المؤنث والمذكر فيما إذا كان

(١) ينظر: الأتباري، أبو بكر محمّد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٧٨، ص ١٣٩.

(٢) سورة المزمل، آية (١٨).

(٣) ينظر، الزوزني، الحسين بن أحمد، شرح المعلقات السبع، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٤٣.

جارياً على الفعل؛ لأنَّ الفعل لا بُدَّ من تأنيثه إذا كان فيه ضمير المؤنَّث، ولمَّا لم تكن هذه الأمثلة جارية على الفعل حُمِلَتْ على النَّسب^(١).

وكانت هذه المسألة، محل خلاف بين الكوفيِّين والبصريِّين، ففي حين رأى الكوفيُّون أنَّ علامة التَّأنيث إنَّما حُذِفَتْ من نحو (طالق، وطامث، وحائض، وحامل)؛ لاختصاص المؤنَّث به، فإننا نجد البصريِّين ذهبوا إلى أنَّ علامة التَّأنيث حُذِفَتْ؛ لأنَّهم قصدوا به النَّسب، ولم يُجروه على الفعل^(٢).

ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى أنَّ اسم الفاعل إنَّما يؤنَّث على سبيل المتابعة للفعل، نحو: ضربت المرأة تضرب، فهي ضاربة، فإذا وضع على النَّسب لم يكن جاريّاً على الفعل ولا متبعاً له، فلم تلحقه علامة التَّأنيث، وصار بمنزلة قولهم: امرأة معطار، ومذكّار، ومِنثات، ومِنثير، ومِعطير، وصبور، وشكور، وصنّاع، وحصّان، ورزّان^(٣).

ومن الذين تعاملوا مع الصِّفَات المذكّرة، ووجَّهوها بالاعتماد على النَّسب، المبرّد، حيث علّق على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنها تَدْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾^(٤)، فقال: "إنَّما أتت (مرضعة)؛ لأنَّها جاءت مبنية على الفعل (أرضعت)، وما كان على غير فعل، فعلى معنى النَّسب"^(٥).

واختار ابن سيده (ت ٥٢١هـ)، قول الخليل وسيبويه في هذه المسألة، فقال: "فأمَّا الصِّفَات التي تجري على المؤنَّث بضمير هاء، نحو: طالق، وحائض، وقاعد

(١) ينظر: ابن سيده، المخصّص، تحقيق: الشنقيطي وعبدالغني محمود، بولاق، ١٣١٨هـ، ٦٩/١٥.

(٢) الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمّد (ت ٥١٣هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، (د.ت)، ٧٥٨/٢.

(٣) المصدر السابق، ٧٥٩/٢.

(٤) سورة الحج، آية (٢).

(٥) المبرّد، المقتضب، ١٦٣/٣.

لليائسة من الولد، ومرضع، وعاصف في وصف الرِّيح، ممَّا جاء من ذلك بالتَّاء نحو: طالقة، وحائضة، وعاصفة، ومرضعة، فإنَّما ذلك لأنَّك تُجرِّيه على الفعل، وما جاء بلا هاء، فإنَّما أُريد به النَّسب ولم يجزَّ على الفعل^(١). وحمل هذه الأمثلة على النَّسب أيضاً، ابن السَّرَّاج^(٢)، وابن جنِّي^(٣)، وابن مالك^(٤)، والسيوطي^(٥).

وقد سجَّل لنا العلماء فيضاً غزيراً من الشَّواهد المتعلِّقة بمسائل التذكير والتأنيث التي حُمِلت على النَّسب. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ائْتِي بِكَوْنُ لِي غُلَامًا وَوَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَأَمْرَاتِي عَاقِرٌ﴾^(٦).

وقد قال القرطبي في تعليقه على هذه الآية: "وإنَّما قيل (عاقرة)؛ لأنَّه يرادُّ به ذات عقر على النَّسب، ولو كان على الفعل، لقال: (عقرت فهي عقيرة)، كأنَّ بها عقرًا؛ أي كبراً من السنِّ يمنعها من الوُلْد"^(٧).

وظلَّت مسألة تذكير (قريب)، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١)، محل خلاف بين اللُّغويين والمفسِّرين، وذكروا في توجيهها عدَّة أوجه، منها^(٢):

(١) ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، المخصص في اللغة، تحقيق: الشنقيطي وعبدالغني محمود، بولاق، ١٣١٨هـ، ٤٢٠/١٦.

(٢) ابن السَّرَّاج، الأصول في النحو، ٨٣/٣.

(٣) ينظر: ابن جنِّي، أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: عبدالحكيم بن محمَّد، المكتبة التوفيقية، ١٤٥/١.

(٤) ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية-بيروت، ٢٠٠٣م، ٤٦٤/٢.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ١٧٥/٦.

(٦) سورة آل عمران، آية (٤٠).

(٧) ينظر: القرطبي، تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، عالم الكتب-الرياض، ٢٠٠٣م، ٧٩/٤.

- ١- أَنَّ الرَّحْمَةَ وَالرَّحْمَ وَاحِدٌ، وَهِيَ بِمَعْنَى الْعَفْوِ وَالْغُفْرَانِ.
- ٢- الرَّحْمَةُ مَصْدَرٌ، وَحَقَّ الْمَصْدَرُ التَّنْذِيرَ.
- ٣- أَرَادَ بِالرَّحْمَةِ الْإِحْسَانَ.
- ٤- أَرَادَ بِالرَّحْمَةِ الْمَطْرَ.
- ٥- أَنَّهُ ذَكَرَ قَرِيبٌ عَلَى تَنْذِيرِ الْمَكَانِ؛ أَيَّ مَكَانٍ قَرِيبٍ.
- ٦- وَقِيلَ: هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى النَّسَبِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ ذَاتُ قَرَبٍ.
- ٧- وَقِيلَ: إِذَا كَانَ الْقَرِيبُ بِمَعْنَى الْمَسَافَةِ، فَإِنَّهُ يَذْكَرُ وَيؤنَّثُ.

ولكن، من ينعم النَّظْرَ في هذه التوجيهات، يجد حمل (قريب) على النَّسَبِ هو أقرب الوجوه إلى القبول؛ أي أَنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ ذَاتُ قَرَبٍ مِنْ كُلِّ مَحْسِنٍ.

ومِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالتَّنْذِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَحُمِلَ عَلَى النَّسَبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾^(٣). قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: "وَالْعَرَبُ تَحْذِفُ الْهَاءَ فِي (مِفْعَالٍ) عَلَى النَّسَبِ، وَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي (مِفْعَالٍ مِنْ أَفْعَلٍ)"^(٤).

ومِمَّا حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٥)، فَذَكَرَ (قَرِيبٍ) بِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ صِفَةٌ لِمؤنَّثٍ؛ لِأَنَّ السَّاعَةَ فِي مَعْنَى الْوَقْتِ أَوْ الْبَعْثِ، أَوْ عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ؛ أَيَّ ذَاتٍ^(١).

(١) سورة الأعراف، آية (٥٦).

(٢) السمين الحلبي، شهاب الدين بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٩٩٤م، ٣/٢٨٢-٢٨٣.

(٣) سورة هود، آية (٥٢).

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٥١/٩.

(٥) سورة الشورى، آية (١٧).

وحملوا قوله تعالى: ﴿جَاءتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾^(٢)، على النسب^(٣).

وممَّا حُمِلَ على ذلك أيضاً، قوله تعالى: ﴿وَدَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾^(٤)، على أَنَّ (ركوباً) بمعنى مركوب، فلم تذكر التاء حملاً على النسب؛ أي (ذو ركوب)^(٥).

ومن الشواهد الشعرية المتعلقة بالتذكير والتأنيث، التي وُجِّهت بالاعتماد على الحَمَلِ على النسب، قول امرئ القيس:

فمَثَلُكَ حَبَلِي قَدِ طَرَقْتَ وَمَرْضَعٌ^(٦)

فقد حَمَلُوا (مرضع) على النسب؛ أي ذات رضاع^(٧).

وقول زهير:

فَوَقَعْتُ بَيْنَ قُتُودِ عَنَسٍ ضَامِرٍ لِحَاظَةِ طِفْلِ الْعَشِيِّ سِنَادٍ^(٨)

(١) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٧٩/٦.

(٢) سورة يونس، آية (٢٢).

(٣) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٧٩/٦.

(٤) سورة يس، آية (٧٢).

(٥) ينظر: العكبري، أبي البقاء عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، إملاء ما منَّ به الرحمن، دار الفكر، ١٩٩٣م، ص ٥٠٠.

(٦) امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق: أنور أبو سويلم وعلي الهروط، دار عمَّار - عمان، ط ١، ١٩٩١م، ص ٤٤.

(٧) ينظر: السابق، ص ٤٤.

(٨) زهير بن أبي سلمى، ديوانه، رواية ثعلب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ص ٢٣٧.

فحملوا (ضامر) على النسب^(١).

ومن ذلك قول الأعشى:

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبْتُ بَيِّضَاءَ مِثْلَ الْمَهْرَةِ الضَامِرِ^(٢)

فحملوا (الضامر) على النسب^(٣).

هذا وقد حاول عبدالفتاح الحموز تفسير هذه الظاهرة انطلاقاً من ظاهرة التغليب في العربية^(٤)، في حين أن إسماعيل عمايرة حاول تفسيرها انطلاقاً من التطور التاريخي للغة العربية^(٥)، ولم يلتفتا إلى الدور الدلالي للنسب في توجيه هذه الظاهرة.

ولعلنا نرى في هذا السياق أن النظر إلى الدور الدلالي لهذه الأنماط في سياقاتها القرآنية والشعرية المختلفة – السابقة الذكر –، يكشف لنا أن المعنى أثر تأثيراً مباشراً في أبنية المذكر والمؤنث، فهذا الانزياح الذي حصل بوصف المؤنث بصيغة المذكر، نتج استجابة للمعنى ودوائره. وتحقق هذا نتيجة الدور المحوري الذي قامت به تلك الصفات في السياقات اللغوية المختلفة، فالعملية اللغوية هي عملية تواصلية بين طرفي الخطاب، والمعنى هو الأساس الذي تقوم عليه تلك العملية،

(١) ينظر: الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٧٧٨/٢.

(٢) الأعشى، ديوانه، تحقيق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة- بيروت، ص ١٩٠.

(٣) ينظر: الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٧٧٨/٢.

(٤) ينظر: الحموز، عبدالفتاح، ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة ط١، ١٩٩٣، ص ٧٠-٧١.

(٥) ينظر: عمايرة، إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، مركز الكتاب العلمي - عمان، ط١، ١٩٨٦، ص ٢٤.

فلذلك جاءت هذه الصفات المذكورة ليُلفت المتكلم انتباه السامع إلى فكرة مفادها أنه يريد معنى النسب بـ (ذي وذات) في كل ما ذُكر من هذه الأمثلة.

ثانياً: الأنماط اللغوية المحمولة على النسب وبنية المشتقات:

وُجِّهت كثيرٌ من البنى المتعلقة بالمشتقات بالالتكاء على ظاهرة الحَمَل على النسب، ولعلَّ الاختلاط بين دلالة صيغة (فاعل) على اسم الفاعل، ودلالة صيغة (فاعل) على النسب، هو الذي دفع علماء اللُّغة اللُّجوء إلى النسب؛ لتوجيه عددٍ من الشواهد التي رأوا فيها إمكانية الحَمَل على النسب، وإنَّ الناظر في توجيهات اللُّغويين لتلك الشواهد يجدها انقسمت قسمين:

أولاً: أسماء الفاعلين التي جاءت بمعنى مفعول، حيث كان اللُّغويون يوجِّهون معظمها بالالتكاء على النسب، ومن ذلك توجيههم لقوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾^(١). فمنهم من قال: إِنَّ (دافق) بمعنى (مدفوق)، ومنهم من حملها على النسب^(٢).

وحُمِلَ على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٣)، ومن حمّله على النسب رأى أَنَّ المعنى (ذو عصمة)^(٤).

وممَّا حُمِلَ على ذلك أيضاً، قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٥).

فمن اللُّغويين من رأى أَنَّ المعنى (مرضية)، ومنهم من رأى أَنَّها محمولة على النسب؛ أي (ذات رضا)^(١).

(١) سورة الطارق، آية (٦).

(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص، ١/١٤٤.

(٣) سورة هود، آية (٤٣).

(٤) ينظر: ابن جني، الخصائص، ١/١٤٤.

(٥) سورة الحاقة، آية (٢١).

وَحُمِلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ الْحَطِيبَةِ:

دُعُ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبَغِيئَتِهَا واقعد فإنَّك أنت الطَّاعِمُ الكَاسِي^(٢)

فَاعْتَدَّ اللَّغُويُّونَ بِهَذَا الشَّاهِدِ، وَحَمَلُوهُ عَلَى النَّسْبِ؛ أَي (ذُو طَعَامٍ وَكِسُوفَةٍ)^(٣).

وَمِمَّا حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ (لَيْلٌ دَاخٍ^(٤))، وَنَاقَةٌ عَائِذٌ^(٥)، وَتَرَابٌ سَافٍ^(٦)، وَعَيْنٌ عَائِرَةٌ^(٧).

فَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ جَمِيعُهَا قَامَ الْعُلَمَاءُ بِتَوْجِيهِهَا بِالْحَمْلِ عَلَى النَّسْبِ، وَهَذَا إِنْ دَلَّ فَإِنَّهُ يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى اتِّكَاءِ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْمَعْنَى بِطَرِيقَةٍ مَبَاشِرَةٍ فِي تَوْجِيهَاتِهِمْ لِلصِّغِغِ اللَّغُويَّةِ، مِمَّا يَعْنِي بِطَرِيقَةٍ أَوْ بِأُخْرَى، أَنَّهُمْ كَانُوا يَرْكَنُونَ إِلَى مَحْوَرَيْنِ أُسَاسِيَيْنِ، يَعْتَمِدَانِ عَلَيْهِمَا فِي التَّقْعِيدِ، أَوْ بِالْأُخْرَى أَخَذَتْ فِي عَيْنِ الْإِعْتِبَارِ أَتْنَاءَ وَضْعِهِمْ لِقَوَاعِدِهِمْ، وَهَمَا: الْمَعْنَى، وَطَبِيعَةُ الْإِسْتِعْمَالِ لِلصِّغِغِ الصَّرْفِيَّةِ فِي مَجَالَاتِهَا السِّيَاقِيَّةِ.

ثَانِيًا: أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ الَّتِي وَرَدَتْ مُخَالَفَةً لِلْقَوَاعِدِ الْقِيَاسِيَّةِ:

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٢/٢.

(٢) الحطيبية، ديوانه، برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص١١٩.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٢/٢.

(٤) ينظر: ابن منظور، جمال الدين بن محمد بن محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ)، لسان العرب، دار صادر، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣م، ٢٣٢/٥.

(٥) ينظر: الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الجيل، مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي، ١٩٨٣م، ٤٣٩/٩.

(٦) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٠٥/٧.

(٧) ينظر: المصدر السابق، ٣٣٢/١٠.

ومن المعلوم مسبقاً، أنّ العلماء اتَّفَقوا على صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن (فاعل)، ومن غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر.

وعلى الرّغم من هذا، سجّل الواقع الاستعمالي للأنماط اللُّغويّة في الكتب والمعاجم اللُّغويّة مجموعة من الصّيغ التي بُني فيها اسم الفاعل من (أفعل) على وزن (فاعل)، وحفاظاً على معياريّة القاعدة القياسيّة التي وُضِعَتْ، فإنّ العلماء حاولوا تخريج هذه الشّواهد والأمثلة، بالاعتماد على دلالة النّسب.

ولعلّ من الأمثلة التي يمكن الحديث عنها في هذا المجال، قولهم: (أعشب - عاشب)، فقالوا: إنّ صيغة (فاعل) هنا دالّة على النّسبة (ذو عشب)^(١)، وحملوا على ذلك قوله تعالى:

﴿وَاللّٰهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللّٰهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢). حيث بنيت صيغة (واسع) من (أوسع)، والمعنى فيها النّسب^(٣). وكذلك حملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾^(٤)؛ أي ذات لفتح^(٥).

ومن الأمثلة التي حُملت على ذلك أيضاً: (أحنط - حانط)^(٦)، و(أوصى - واصي)^(٧).

وقد تعامل اللُّغويون مع هذه الأمثلة بالانكفاء على معنى النّسب ودلالته، وقد تكفّل هذا التوجيه بتخصيص دلالة صيغة (فاعل) في مثل هذه الأمثلة بالنّسب والابتعاد بها عن دلالة (اسم الفاعل)، وهذا الأمر يعكس مرونة التقعيد اللُّغوي في التعامل مع الأداءات اللُّغوية التي تخالف قياسيّة القاعدة.

(١) ينظر: ابن سيده، المخصص، ٦٨/١٥.

(٢) سورة البقرة، آية (٢٤٧).

(٣) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٦٠٢/١.

(٤) سورة الحجر، آية (٢٢).

(٥) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٢٤٩/٤.

(٦) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٧٤/٤.

(٧) ينظر: المصدر السابق، ٢٢٧/١٥.

ثالثاً: الأنماط اللغوية المحمولة على النسب والاستغناء:

لم تكن الصيغ المحمولة على النسب بمنأى عن ظاهرة الاستغناء، إذ تقاطعت هذه الصيغ مع الاستغناء، وبدلاً على ذلك ما عمد إليه كثيرٌ من اللغويين من توجيه هذه الصيغ على الاستغناء، وعدوها جزءاً من هذه الظاهرة.

وظهر هذا الرأي في مؤلفات اللغويين القدامى والمحدثين، فهذا ابن مالك صرح بذلك قائلاً: "ومع فاعلٍ وفعلٍ وفعلٍ في نسب أغنى عن اليا فقبل" (١).

وتبعه في ذلك ابن عقيل (٢). وابن هشام الذي قال: "وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فعّالٍ أو فاعلٍ أو فعل" (٣).

ومما أغنى عن ياء النسب أيضاً، هاء النسبة في نحو: (المهالبة، والأشاعثة، والمناذرة) (٤).

وهذا السيوطي، يؤكد أنّ هذه الصيغ قد أغنت عن ياء النسب، فقال: "الإغناء عن ياء النسب بصوغ (فعّال) من الحرفة، كخبّاز، وقزّاز، وسقّاء، وبنّاء، وزجّاج...، وبصوغ (فاعل، وفعل) بمعنى صاحب الشيء، كتامر، ولابن، ونابل... (٥).

وشغلت هذه الآراء حيّزاً لا بأس به في الدّراسات اللغوية المعاصرة، فمن المعاصرين الذين حملوا هذه الصيغ على الاستغناء: أحمد الحملوي (٦)، وعبدالصّبور شاهين (١)، وفخر الدّين قباوة (٢).

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤٦٤/٢.

(٢) المصدر السابق، ٤٦٢/٢.

(٣) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣٣٩/٤.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٧١/٤؛ وينظر: ابن سيده، المحكم، ٢١٨/١؛ والجوهري، الصحاح، ٨٣٦/٢.

(٥) ينظر: السيوطي، معجم الهوامع، ١٧٥/٦.

(٦) ينظر: أبو حمدة، محمّد علي، في العبور الحضاري لشذا العرف، ص ١٥٣.

ومهما يكن من أمرٍ، فإنَّ هذا التقاطع بين الصَّيغ المحمولة على النَّسب، وظاهرة الاستغناء، أمرٌ يمكن القبول به، إذ إنَّ ظاهرة الاستغناء فرضت وجودها في كثيرٍ من المسائل الصَّرْفِيَّة، ولا سيَّما تلك المسائل المتعلِّقة ببناء الصَّيغ، ولعلَّ من المنطقيِّ أن تدرج هذه الصَّيغ في باب الاستغناء، وذلك من خلال الاستعمالات اللُّغوية لها أخذت هذه الصَّيغ تتشكَّل وفق دلالات متخصصة أغنت فيها عن ياء النَّسب.

رابعاً: الأنماط اللُّغوية المحمولة على النَّسب والتناوب اللُّغويّ:

من المسائل اللُّغويَّة التي تتقاطع مع الصَّيغ الدَّالَّة على النَّسب، مسألة التناوب اللُّغويّ، إذ سجَّل لنا العلماء التناوب الذي يقع بين عددٍ من تلك الصَّيغ، وذلك عن طريق السماح بإحلال إحدى هذه الصَّيغ مكان الأخرى، ولعلَّ من مظاهر هذا التناوب ما يلي:

١ - التناوب بين (فَعَّال، وفَاعِل):

ومن الأمثلة التي أُقيمت فيها (فَعَّال) مقام (فَاعِل)^(٣): (نَبَّال) بمعنى (نابل)، و(سَيَّاف) بمعنى (سائف)، و(نَشَّاب) بمعنى (ناشب)، وحملوا عليه قول الشَّاعر:

وليس بذِي رُمحٍ فَيَطْعُنِي فيه وليس بذِي سَيْفٍ وليس بنَبَّالٍ^(٤)

وقد يقام (فَاعِل) مقام (فَعَّال)، نحو: (حائِك) في معنى (حوَّاك)، ورجل

(تارس) بمعنى (تَرَّاس)^(٥).

(١) ينظر: شاهين، عبدالصبور، في المنهج الصوتي، ص ١٦٦.

(٢) ينظر: قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص ٢٤٤.

(٣) الإستريادي، شرح الرضي، ٨٥/٢.

(٤) ينظر: امرؤ القيس، ديوانه، ص ١٠٦.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٧٥/٦.

٢- التناوب بين (فَعَّال، ومِفعال، أو مفعيل):

وقد ذكر السيوطي، أنَّ من الصَّيغ التي تقوم مقام (فَعَّال) (مِفعال)، نحو: (امرأة معطار)، و(مفعيل)، نحو: (ناقاة محضير)^(١).

الأنماط اللغوية المحمولة على النَّسب ودلالاتها الصرفية:

يُعنى علم الصرف بدراسة الصيغة وبنيتها ووظيفتها، وانطلاقاً من التلازم بين الكلمة ودلالاتها، فإن هناك نوعاً من الدلالة يستمد عن طريق الصيغ وبنيتها^(٢)، وقد تعددت الوظائف اللغوية للصيغ الصرفية العربية، وسنحاول الوقوف عند أشهر الصيغ الصرفية الدالة على النسب:

أ- فَعَّال:

تدل صيغة (فَعَّال) في العربية دلالة واضحة على المبالغة، إلا أنَّها تدل على النسب فتأتي بمعنى (ذي وذات)، وقد خصَّصت هذه الصيغة لهذا المعنى إذا دلت على صاحب صنعة مداوم لصنعتة:

(١) ينظر: المصدر السابق، ٦/١٧٥.

(٢) ينظر: أنيس، إبراهيم، دلالة اللفظ، مكتبة الأجلو المصرية، ط٧، ١٩٩٢، ص٤٧، وأولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، ص١٥٣، وحسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م، ص١٢٠، والفهري، عبدالقادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، دار الشؤون الثقافية، ص٢١١.

وجعلوا منه: البتات^(١)، وبدال^(٢)، ولصاحب البر، بزاز^(٣)، وبغال لصاحب
البغل^(٤)، وبقال^(٥)، والبياض؛ الذي يبيض الثياب^(٦)، وتراس^(٧)، وتمار^(٨)، وثواب
لصاحب الثياب^(٩)، وجمال^(١٠)، وحداد^(١١).

وزجاج^(١٢)، وسراج^(١٣)، وسياف لذي السيف^(١٤)، وصراف^(١٥)، وحملوا عليه
قوله تعالى: «وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ»^(١٦)، وقالوا لصاحب العطر: عطار^(١٧)،
وعوّاج لصاحب العاج^(١٨)، وفدّاد^(١٩)، وقزّاز^(٢٠)، وقصّاب^(٢١)، وقصّار^(١)، وقوّاس^(٢)

-
- (١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٨٣/٣.
(٢) ينظر: الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ٨٥/٢.
(٣) وهو بائع الثياب، ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٢٨/١٥.
(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٢/٣.
(٥) ينظر: القوشجي، علي بن محمّد، عقود الزواهر في الصرف، تحقيق: أحمد عفيفي، دار الكتب
المصرية - القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، ص٣٩٧.
(٦) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٢٦٧/١٨.
(٧) ينظر: الجوهري، الصحاح، ٩١٠/٣؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٢٠٩/٢.
(٨) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٢/٣.
(٩) ينظر: المصدر السابق، ٣٨١/٣.
(١٠) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٨١/٣.
(١١) ينظر: سقال، ديزيره، الصرف وعلم الأصوات، ص١١٢.
(١٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٧٥/٦.
(١٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٦٧/٧.
(١٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٣/٣.
(١٥) ينظر: المصدر السابق، ٣٨١/٣.
(١٦) سورة فصلت، آية (٤٦). ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٧٥/٦.
(١٧) ينظر: المبرّد، المقتضب، ١٦١/٣.
(١٨) المصدر السابق، ٣٨١/٣.
(١٩) في الحديث النبوي الشريف: "هلك الفدّادون إلاّ من أعطى في نجدتها ورسلاها"، والفدّاد هو: الرجل
الذي ملّك المئين من الإبل إلى الألف، وهو في معنى التّسبب كسراج، وعوّاج. لسان العرب،
١٤٠/١١.
(٢٠) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٧٥/٦.
(٢١) ذكر القوشجي، أنّ الألفاظ الدّالة على التّسبب منها ما يدلّ على نسبة صفة إلى شخص يتمرّن
ويداوم عليها، وهو فعّال، إمّا مشتقّ من اسم عين (كبزّار، وبقال)، وإمّا مصدر، كقصّاب، وقصّار،
عقود الزواهر في الصرف ص٣٩٧.

وقوَّاس^(٢) والكلَّاب لصاحب الكلاب^(٣)، وحملوا عليه أيضاً: لبَّان^(٤)، ونَبَّال^(٥)،
ونجَّار^(٦)، ونخَّاس^(٧)، والنشَّاب^(٨).

ب- فاعل:

تدل صيغة (فاعل) على اسم الفاعل الدال على الحدث ومن قام به، بل المقصود بها هنا تلك الأسماء التي بنيت على فاعل، وجاءت لتدل دلالة مباشرة على صاحب الشيء، ومن هذه الصيغ ما جاء مذكراً ووصف به المؤنث نحو: (امرأة عاقر...)، ومنها صيغ لم يسمع لها فعل نحو: (تامر...)، ومنها صيغ أخرى بنيت على وزن فاعل من أفعل نحو: (أحنط - حانط)، ومنها صيغ جموع خالفت القاعدة الأساسية للجمع نحو: (طاخيات...)، ولعلَّ من الأمثلة التي تتبناها في كتب اللغة ومعاجمها ودلَّت على النسب:

حملوا ناقة آزية^(٩)، ومكانَّ أهل^(١٠)، وغرَّاب بانئض^(١١)، ورجلٌ تائج (ذو تاج)^(١٢)، وتارس (أي ذو ترس)^(١٣)، وتامر^(١٤).

-
- (١) ينظر: عقود الزواهر في الصرف، ص ٣٩٧.
 - (٢) ينظر: الاسترلاباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ٨٥/٢.
 - (٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٩٦/١٣.
 - (٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢١/٣.
 - (٥) ينظر: المصدر السابق، ٣٨٢/٣.
 - (٦) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٧٨/١٤.
 - (٧) الخويسكي، زين كامل، الصرف العربي صياغة جديدة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م، ص ١٥٧.
 - (٨) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٥٤/١٤.
 - (٩) هي التي تشرب من الإزاء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٠٢/١.
 - (١٠) جعلوا منه قول ذي الرُّمة: إلى عَطْنِ رَحْبِ المِباءَةِ أهل. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٢/٣.
 - (١١) ابن منظور، لسان العرب، ١٩١/٢.
 - (١٢) ينظر: المصدر السابق، ٢٤٥/٢.
 - (١٣) ولا يقال منه درع ولا ترس. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٤٨٧/١٥، ١٤٠/٧.
 - (١٤) حملت على النَّسب؛ لأنَّها لم يعرف لها فعل. حملوا عليه قول الشاعر:
فغررتني وزعمت أنَّك لابنٌ بالصيف تامر
سيبويه، الكتاب، ٣٨١/٣.

وامرأة حائض^(١)، وحائك^(٢)، والرجل الحارح^(٣)، ورجل حاكش^(٤)، وقلب حالز^(٥)، وامرأة حامل^(٦)، وأحنط الرمث فهو حانط^(٧)، وقوم حانطون^(٨)، ورجل جامر^(٩)، والخائض^(١٠)، ورجل خابر^(١١)، وليل داخ^(١٢)، ومما حُمِلَ على النَّسب أيضاً رجل دارع (ذو درع)^(١٣)، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿مَاءَ ذَافِقٍ﴾^(١٤)، ورجل دامر خاسر دابر^(١٥)، ورجل رائع^(١٦)، وإبل راحلة^(١٧)، ورجل راد^(١٨)، وقوله تعالى:

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣٨٣.

(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٦/١٧٥.

(٣) الحارح الآثم. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤/٧٤.

(٤) أي ظالم. ينظر: المصدر السابق، ٤/١٨٤.

(٥) أي يعتصر ويتوجع عند الألم. ينظر: المصدر السابق، ٤/١٩٤.

(٦) ينظر: المصدر السابق، ٤/٢٢٨.

(٧) أي ابيض. ينظر: المصدر السابق، ٤/٢٤٧.

(٨) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤/٢٤٧.

(٩) وحملوا عليه قول الشاعر: وريح يلتجوج ينكيه جامر.

ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٠/٤٦٩.

(١٠) هو القليل من النيل، وحملوه على النَّسب؛ لأنه لا فعل له. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٥/١٨٩.

(١١) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ١١/١٢٥.

(١٢) يعني مظلّم. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٥/٢٣٢.

(١٣) حملت على النَّسب؛ لأنها لم يعرف لها فعل. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣٨١.

(١٤) سورة الطارق، آية (٦)؛ ينظر: ابن جني، الخصائص، ١/١٤٥.

(١٥) قالوا: وخسر على الفعل ودامر ودابر على النَّسب. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ١١/٣١٤.

(١٦) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٦/٢٦٤.

(١٧) وهي الراحلة تكون للذكر والأنثى. ينظر: المصدر السابق، ٦/١٢٣.

(١٨) ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

فبات يجمع ثم تمّ إلى منى فأصبح راداً يبقى المزج بالحلّ

ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٨/١٢٣.

﴿عَيْشَةً رَّاضِيَةً﴾^(١)، ورجلٌ رامج^(٢)، الناقاة السائبة^(٣)، ورجل سائف^(٤)، والبحر الساجر^(٥)، وشاةٍ ساجح^(٦)، ورجل سالح^(٧)، تراب ساف^(٨)، ورجل شاحم^(٩)، وشاعر^(١٠)، وحملوا ضارب على النسب وضارية على الفعل^(١١) وليالٍ طاخيات^(١٢)، وامرأة طالق^(١٣)، ودابة طالع^(١٤)، وناقاة عائد^(١٥)، وعين عائرة^(١٦)، وناقاة عاذية^(١٧)، ومكان عاسل^(١٨)، وأرض عاشب^(١٩)، وإبل عاشية^(٢٠) وريح عاصف^(١)، وحملوا عليه قوله

- (١) سورة القارعة، آية (٧)؛ ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣٨٢.
- (٢) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص ٣١٠.
- (٣) ومنه قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ﴾، بمعنى النسب؛ أي ذات سيب. ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٢/٦٢١.
- (٤) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص ٣١٠.
- (٥) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ١١/٥٠٥.
- (٦) بغير هاء على النسب. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٥/٣٤٩.
- (٧) حملوها على لابن، وتامر. ينظر: المصدر السابق، ٧/٢٢٧.
- (٨) حكى ابن الأعرابي: سفت الريح التراب، وأسفت فهو ساف؛ أي مسفي على النسب. ينظر المصدر السابق، ٧/٢٠٥.
- (٩) ينظر: ابن سيده، المحكم، ٣/٨٤.
- (١٠) أي صاحب شعر. ينظر: ابن سيده، المحكم، ١/٢٤٤.
- (١١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٩/٢٧.
- (١٢) أي مظلمة، وحملوها على النسب؛ لأن فاعلات لا تكون جمع فعلاء. ينظر: ابن سيده، المحكم، ٥/١٥٣.
- (١٣) ينظر: المبرّد، المقتضب، ٣/١٦٣.
- (١٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٩/١٨٦.
- (١٥) العائد: كل أنثى وضعت مدة سبعة أيام. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٩/٤٣٩.
- (١٦) أي ذات عوار. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٠/٣٣٢.
- (١٧) وإبل عواذ: أي إذا كانت في مرعى لا حمض فيه، وحملوها على النسب. المصدر السابق، ١٠/٨٢.
- (١٨) وعليه حملوا قول أبي ذؤيب:
- تتمى بها اليعسوب حتى أقرها
إلى مألّفٍ رحب المباءة عاسل
- ينظر: ابن سيده، المحكم، ١/٣٢.
- (١٩) من أعشبت الأرض، فهي عاشب؛ أي ذات عشب. ينظر: المصدر السابق، ١٠/١٥٥.
- (٢٠) ينظر: ابن سيده، المحكم، ٢/٢٠٧.

تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٢)، وامرأة عاقر^(٣)، ورجلٌ غارم^(٤) والفراس^(٥)،
ورجلٌ فاكه عنده فاكهة^(٦)، وحملوا عليه قول الشاعر:

في كل يومٍ هامتي مُقَرَّعَةٌ قانعةٌ، ولم تكن مقنعة^(٧).

وسوق كاسد^(٨)، ولابن^(٩)، ورجلٌ لاحم^(١٠)، وريحٌ لاقح^(١١)، والعين اللامة^(١٢)،
وماء مالح أي (ذو ملح)^(١٣)، ورجلٌ ماحض^(١٤)، وبلدٌ ماحل^(١٥)، وناقاة مانع^(١٦)،
ورجلٌ نابل^(١٧).

-
- (١) وردت في قوله تعالى: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾، سورة يونس، آية (٢٢). ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٢٥٩/٤.
- (٢) سورة هود، آية (٤٣)؛ ينظر: ابن جني، الخصائص، ١٤٤/١-١٤٥.
- (٣) قالوا: ليس عاقر من عقرت بمنزلة حامض من حمض، ولا خائر من خثر، ولا طاهر من طهر، ولا شاعر من شعر؛ لأن كل واحد من هذه اسم فاعل وهو جار على الفعل، فيستغني به عما يجري على فعل وهو فعيل، ولكنه اسم بمعنى النسب. ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٨٧/٢.
- (٤) جاء في المحكم: الغزلم كرمآن، جمع غارم بمعنى الغريم، على النسب أي ذو إغرام أو تغريم. ينظر: ابن سيده، المحكم، ٣٠٥/٥.
- (٥) قال الجوهري في جمعه على فوارس: هو شاذ لا يقاس عليه؛ لأن فواعل: إنما هو جمع فاعلة فكل ضاربة ضوارب. ينظر: الجوهري، الصحاح، ٩٥٧/٣.
- (٦) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢١٢/١١.
- (٧) ينظر: المصدر السابق، ٢٠٣/١٢.
- (٨) بلا هاء وكأهم قصدوا ذات كساد على النسب. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٠٨/٩.
- (٩) حملت على النسب؛ لأنها لم يعرف لها فعل. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨١/٣.
- (١٠) ينظر: ابن سيده، المحكم، ٢٢٧/١٥.
- (١١) جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾. سورة الحجر، آية (٢٢). ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٢٩٤/٤.
- (١٢) العين اللامة التي تصيب الإنسان ولا يقولون لمتة العين، ولكن حمل على النسب بذي وذات. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٣٧/١٣.
- (١٣) قال ابن بري كما يقال: رجلٌ تارس؛ أي ذو ترس، ودارع ذو درع، قال: ولا يكون هذا جارياً على الفعل. ينظر: المصدر السابق، ١٤٠/٧.
- (١٤) المحض: هو اللبن الخالص بلا رغوة، حملوها على لابن وتامر. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٨/١٤.
- (١٥) ينظر: ابن سيده، المخصص، ٦٩/١٥.
- (١٦) جعلوا منه قول الشاعر:
- كأني أصاديها على غير مانع
مقلصة قد أهجرتها فحولها
- ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٢٢١/٢٢.
- (١٧) أي ذو نبل. ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٨٣/٣.

ورجلٌ ناحٍ^(١)، والنَّاشِبُ^(٢)، وريحٌ ناشِرٌ^(٣)، وقول الشَّاعر: كليني لهم يا أميمة
ناصب^(٤)، ورجلٌ ناعلٌ^(٥).

وحملوا عليه قول الشَّاعر:

تصابيْتُ حتَّى اللَّيْلِ منهِنَّ رَغْبَتِي رَوَّانِي فِي يَوْمٍ مِنَ اللَّهْوِ هَاضِبٍ^(٦)،
ورجلٌ وادكٌ^(٧)، الدين الواصب^(٨)، والواصي^(٩)، وامرأة والد^(١٠).

وحملوا عليه قول الشَّاعر:

تعوي الذنابُ من المخافةِ حوله إهلال ركبِ اليامنِ المتطوِّف^(١١).

ج- فَعْل:

أكد اللغويون أن صيغة (فعل) تدل على النسب إذا دلت على صاحب
الشيء، أي أنها تشترك مع صيغة فاعل في الدلالة على النسب، إلا أننا ومن
خلال تتبعنا لهذه الصيغة لم نلاحظ - على الأغلب - التناوب المباشر في

(١) أي من قوم نحاة: نحوي، وحملوه على تامر ولاين. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢١٤/١٤.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٨٣/٣.

(٣) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٢٨٤/٣.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٢/٣.

(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٧٣/١٣.

(٦) هاضب: أي ذي هضب، وهذا لا يكون إلا على التَّسب. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٣٩٧/٤.

(٧) الوادك: السمين. ينظر: ابن سيده، المحكم، ٩٦/٧.

(٨) الوصب: التَّعَب ويكون حينئذٍ على التَّسب، أي ذو وصب؛ لأنَّ الدَّيْن فيه تكاليف ومشاق على العباد،
وورد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الدَّيْنُ وَاصِبًا﴾ سورة النحل، آية (٥٢). ينظر: السمين الحلبي، الدر
المصون، ٣٣٤/٤.

(٩) من أوصى. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٢٧/١٥.

(١٠) جعلوا والدة على الفعل، أمًا والد على التَّسب حكاة ثعلب. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٣٢٥/٩.

(١١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٢٥/١٥.

استعمال هاتين الصيغتين، فكثيراً ما كانت تستعمل (فعل) وحدها دون فاعل، ولعلّ من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعاجمها، ودلّت على النسب:

نحو: بطنٌ بعج^(١)، سحابة بردة^(٢)، ورجلٌ ترب^(٣)، جسد^(٤)، رجلٌ حدّث^(٥)، رجلٌ حرق^(٦)، نصلٌ حرق^(٧)، ورجلٌ حزن^(٨)، تمرٌ حشيف^(٩).

ورجلٌ حصيف^(١٠)، ورجلٌ حكر^(١١)، حكش^(١٢)، رجلٌ خبر^(١٣)، وخبشب^(١٤)، ونباتٌ خضع^(١٥)، رجلٌ خمير^(١٦)، وكلام خنٍ وكلمة خنيّة^(١٧)، ورجلٌ دبر دمر^(١٨)، داءٌ

-
- (١) أي منبعج. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٤٢٤/٥.
- (٢) إنَّها محمولة على النَّسب، وذكر أنَّه لم يسمع عن العرب سحابة برداء. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٤١٢/٧.
- (٣) أي حملت تراباً. ابن منظور، لسان العرب، ٢١٧/٢.
- (٤) حملوا عليه: كأنَّ ما فوقها مما علّيت به دماء أجواف بُدن لونها جسد ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٤٦/٣.
- (٥) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٢٠٩/٥.
- (٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٤/٣.
- (٧) ينظر: ابن سيده، المحكم، ٤٠١/٢.
- (٨) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٠٩/٤.
- (٩) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٤٣/٢٣.
- (١٠) محكم العقل متبين الرأي. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٤٥/٢٣.
- (١١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٨٤/٢.
- (١٢) ينظر: المصدر السابق، ١٨٤/٤.
- (١٣) لا يكاد يعرف إلا أن يكون على النَّسب. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٢٥/١١.
- (١٤) واستشهدوا عليه بقول عنتره:
بذبُّ وُرْدٍ على إثره وأدركه وقُعُ مرْدَى خشب
ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٧/٦.
- (١٥) حكى ابن جنّي أنَّ منه قول أبي فقّس: خضع مضعٌ ضافٍ رتّع. وفي لسان العرب: هو على النسب لأنه لا فعل له يصلح أن يكون خضع محمولاً عليه. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٧/٦.
- (١٦) حملوا عليه: وجرّ المخاض عثانينها إذا بركت بالمكان الخمر ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٥٣/٥.
- (١٧) قيل: وليس خنٍ على الفعل لأنَّ لا نعلم خنيت الكلمة، ولكنَّه على النَّسب. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٧٢/٥.
- (١٨) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٩٧/٥.

دَفِنٌ^(١)، رَجُلٌ دَنِيفٌ^(٢)، وَنَارٌ ذَكِيَّةٌ^(٣)، رَجُلٌ رِيكٌ^(٤)، وَقَوْمٌ رَتَعُونَ^(٥)، وَرَجُلٌ رَعِشٌ^(٦)، وَرَجُلٌ رَوْعٌ^(٧)، رَجُلٌ سَتَهُ^(٨)، رَجُلٌ شَغِلٌ^(٩)، رَجُلٌ طَعِمٌ^(١٠)، أَرْضٌ طَلْحَةٌ^(١١). وَيُقَالُ: فَعَلَهُ طَنِيفٌ^(١٢)، مَاءٌ عَذْبٌ^(١٣)، بَعِيرٌ عَشِيٌّ^(١٤)، نَاقَةٌ عَشِيَّةٌ^(١٥)، وَثَرَى عَقِدٌ^(١٦)، رَجُلٌ عَمِلٌ^(١٧)، طَائِرٌ غَرْدٌ^(١٨)، أَمْرٌ فَطِيعٌ^(١٩)، وَرَجُلٌ فَكِيهٌ^(٢٠)، جَمَلٌ قَدِيعٌ^(٢١)، لَيْلَةٌ قَمِرَةٌ^(٢٢)، وَأَرْضٌ كَلْنَةٌ^(٢٣)، وَرَجُلٌ مَحِضٌ^(٢٤)، ثَوْبٌ

- (١) حكى ابن الأعرابي: داءٌ دفن ككتف، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٧٧/٥.
(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٠٨/٥.
(٣) أشد ابن الأعرابي: ينفحن منه لهباً منفوحاً لمعاً ولا يبرى ولا ذكياً مقدوحاً.
ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٧/٦.
(٤) رجل ريك ككتف ضعيف الحيلة على النسب. ينظر: ابن سيده، المحكم، ٢١/٧.
(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٩٥/٦.
(٦) ينظر: المصدر السابق، ١٧٦/٦. وحملوا منه قول الشاعر:
ثم انصرفتُ ولا أبتك حبيبتى رعى البنان أطيبي مشي الأصفى
(٧) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٦٤/٦.
(٨) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٤/٣.
(٩) هذه عن ابن الأعرابي. ينظر: ابن سيده، المحكم، ٢٣٥/٥.
(١٠) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٤/٣.
(١١) كثيرة الطلح. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٥٨٠/٦.
(١٢) المتهم بالأمر. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٩٩/٢٤.
(١٣) هو على النسب؛ لأنه لا فعل له. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٣٢٩/٣.
(١٤) يزيد في العشاء. ينظر: ابن سيده، المحكم، ٢٠٧/٢.
(١٥) ينظر: ابن سيده، المحكم، ٢٠٧/٢٠.
(١٦) أي متحجر. ابن منظور: لسان العرب، ٢٢٢/١٠.
(١٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٤/٣.
(١٨) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٤٦٥/٨.
(١٩) أي شديد شنيع. الزبيدي، تاج العروس، ٥٠٥/٢١.
(٢٠) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢١٢/١١.
(٢١) حلموا عليه قول عامر بن طفيل:
وإني سوف أحكم غير عادٍ ولا قدع إذا التمس الجواب
ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٥٢٦/٢١.
(٢٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٨٧/١٢؛ الزبيدي، تاج العروس، ٤٦٤/١٣.
(٢٣) ينظر: ابن سيده، المحكم، ٦٦/٧.
(٢٤) وهو الرجل الذي يشتهي اللبن بلا رغبة. لسان العرب، ٢٨/١٤.

مزِق^(١)، وجرَّ نَعِظ^(٢)، وعيشُ نَعِم^(٣)، رجلٌ نَهْر^(٤)، وأرضٌ ودِسَة^(٥)، ولحمٌ ودِك^(٦)، ورجلٌ يَقِظ^(٧).

د - مِفْعَال:

من أشهر الدلالات لصيغة (مفعال) أنها تستعمل للمبالغة، وتأتي هذه الصيغة أيضاً لتدل على النسب أي بمعنى (ذات)، وغالباً ما استعملت في وصف المؤنث، إلا أن استعمالها كان قليلاً مقارنة مع الصيغ السابقة، ولعل من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعاجمها، ودلت على النسب:

نحو: مِخْفَار^(٨)، مِعْطَار^(٩)، ناقةٌ مِقْطَار^(١٠).

هـ - مُفْعِل:

تعددت دلالات صيغة (مفعل) في العربية، وقد استعملت للدلالة على النسب، ولعل من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعاجمها، ودلت على النسب:

(١) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٣٩١/٢٦.

(٢) اشتهى الجماع. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٩٩/١٤.

(٣) إنما هو على النسب؛ لأننا لم نسمعهم قالوا: نَعِم العيش. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٠٢/١٤.

(٤) جعلوا منه قول الشاعر:

لستُ بليلىً ولكنِّي نَهْرٌ
لا أدلجُ الليلَ ولكنْ أبْتكرُ

سيبويه، الكتاب، ٣٨٤/٣.

(٥) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٨/١٧.

(٦) ينظر: ابن سيده، المحكم، ٩٦/٧.

(٧) وذكروا معها على النسب أيضاً (يُقِظ) بالضم، وقالوا: كلاهما على النسب. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٢١/١٥.

(٨) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٧٥/٦.

(٩) ينظر: المصدر السابق.

(١٠) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٣٥/١٢.

نحو: مُدْعِس^(١)، امرأة مُرْضِع^(٢)، ظبيّة مُشْدِن^(٣)، دجاجة مُعْضِل^(٤)، امرأة مُطْفِل^(٥)، أرض مُمَجِل^(٦).

و. مفعول:

ليس المقصود من صيغة (مفعول) هنا اسم المفعول الدال على الحدث ومن وقع عليه، بل المقصود بها هنا تلك الأسماء التي بنيت على مفعول، وجاءت لتدل دلالة مباشرة على النسب بـ (ذي)، ولعلّ من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعاجمها، ودلّت على النسب:

نحو: مكان مأنوس^(٧)، مجنون^(٨)، مسنون^(٩)، مشهور^(١٠)، معتوه^(١١)، ملعون^(١٢)، منحوس^(١٣)، ميمون^(١٤).

ز - فَعُول:

دلّت صيغة (فعول) على النسب، وممّا حمل على ذلك:
ركوب^(١٥)، قوول^(١٦).

-
- (١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٦٢/٥.
 - (٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٤/٣.
 - (٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤١/٨.
 - (٤) ينظر: ابن سيده، المحكم، تحقيق: عبدالحميد هندوي، ١٥٢/٩.
 - (٥) ينظر: الاسترلابادي، شرح الكافية، ٨٦/٢.
 - (٦) ينظر: ابن سيده، المحكم، ٢٨٤/٣.
 - (٧) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٧٢/١.
 - (٨) ينظر: قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص ٢٤٢.
 - (٩) ينظر: المصدر السابق، ص ٢٤٢.
 - (١٠) ينظر: المصدر السابق.
 - (١١) ينظر: المصدر السابق.
 - (١٢) ينظر: المصدر السابق.
 - (١٣) ينظر: المصدر السابق.
 - (١٤) ينظر: المصدر السابق.
 - (١٥) ينظر: العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن، ص ٥٠٠.
 - (١٦) ينظر: ابن سيده: المخصص ٦٩/١٥.

ح- مفعيل:

تعدّ صيغة (مفعيل) من الصيغ التي حملت على النسب:

نحو: محضير^(١).

ط- منفعل:

حمل الخليل بن أحمد قوله تعالى: «السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ»، على النسب.^(٢)

ي- صيغ الجموع المُلحقة بهاء النسب:

من الصيغ الدالة على النسب، صيغ الجموع التي ألحقت بها الهاء، وتفيد اللاصقة - الهاء مع صيغة الجمع - هنا معنى النسب، ولعلّ من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعجمها، ودلّت على النسب:

نحو: الأبارصة^(٣)، الأحامرة^(٤)، الأحاوصة^(٥)، الأشاعثة^(٦)، الأشافرة^(٧)، البرابرة^(٨)، التبايعة^(٩)، السبابجة^(١٠)، المسامعة^(١١)، المهالبة^(١٢)، المناذرة^(١٣)، الموازجة^(١٤).

(١) ينظر: السيوطي، **معجم الهوامع**، ١٧٥/٦.

(٢) ينظر: الرمخشري (ت ٥٣٨هـ)، **الكشاف**، شرح وضبط يوسف الحمادي، مكتبة مصر، (د.ت)، ط ٤، ص ٤٩١.

(٣) حملوا عليه قول الشاعر: والله لو كنت لهذا خالصاً لكنت عبداً أكل الأرباصا.

ينظر: الجوهري، **الصحاح**، ١٠٣٠/٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ٦٣٦/٢.

(٥) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٧١/٤.

(٦) منسوبون إلى الأشعث، والهاء للنسب. ينظر: ابن سيده، **المحکم**، ٢١٨/١.

(٧) ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ١٧٢/٣.

(٨) ينظر: الجوهري، **الصحاح**، ٥٨٨/٢.

(٩) هم ملوك اليمن الواحد يتبع الآخر، وزادوا الهاء للنسب. ابن منظور، **لسان العرب**، ٢١٢/٢.

(١٠) هم قوم ذوو جلد من السند والهند، يكوّنون مع رئيس السفينة البحرية، وأحدهم سبيجي، ودخلت في جمعه الهاء للنسب.

ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٠٣/٧.

(١١) مسموع أبو قبيلة يُقال لهم المسامعة، ودخلت الهاء للنسب. ينظر: المصدر السابق، ٢٨٥/٧.

(١٢) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٧١/٤.

(١٣) وهم آل منذر. ينظر: الجوهري، **الصحاح**، ٨٣٦/٢.

(١٤) ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ١٧٢/٣.

الخاتمة:

توصّلت الدّراسة إلى جملة من النتائج منها:

١- إن ثمة أنماطاً لغوية تركز بصورة أو بأخرى إلى الاستعمال اللغوي الذي لا يمكن أن نغفل أيّاً من جوانبه في أثناء التعيد اللغوي، فالعرب استعملوا هذه الصيغ للدلالة على النسب، وهي صيغ تحمل بين دلالاتها معاني معجمية محدّدة، تمثّلت بـ (ذي، وذات)، وهذا التخصيص الدلالي يكشف أن الاستعمال العربي لأسلوب النسب لم يقف عند حدّ ياء النسب فحسب، بل تعداها وأوجد لنا صيغاً بديلة تدل ما تدل عليه ياء النسب، وهي صيغ محدّدة واضحة المعاني استعملت في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي في عصور الاحتجاج، ووجهت بناء عليها الكثير من المسائل اللغوية، حتى كانت تلك الصيغ من التقنيات التي كانت تكأة لنحاتنا - بالرغم من أنها كانت عند معظمهم خارجة عن دوائر القياس - في أبنيتهم المنطقية، وفي تأويلاتهم التصريفية، وفي أقيستهم اللغوية.

٢- إن النظر إلى الدور الدلالي لهذه الأنماط في سياقاتها القرآنية والشعرية المختلفة - السابقة الذكر -، يكشف لنا أن المعنى أثر تأثيراً مباشراً في أبنية المذكر والمؤنث، فهذا الانزياح الذي حصل بوصف المؤنث بصيغة المذكر، نتج استجابة للمعنى ودوائره. وتحقق هذا نتيجة الدور المحوري الذي قامت به تلك الصفات في السياقات اللغوية المختلفة، فالعملية اللغوية هي عملية تواصلية بين طرفي الخطاب، والمعنى هو الأساس الذي تقوم عليه تلك العملية، فلذلك جاءت هذه الصفات المذكرة ليُلفت المتكلم انتباه السامع إلى فكرة مفادها أنه يريد معنى النسب بـ (ذي وذات) في كل ما دُكر من هذه الأمثلة.

٣- إن الواقع الاستعمالي للأنماط اللغوية في الكتب والمعاجم اللغوية، سجّل لنا مجموعة من الصيغ التي بُني فيها اسم الفاعل من (أفعل) على وزن (فاعل)،

وحفاظاً على معيارية القاعدة القياسية التي وُضِعَتْ، فإنَّ العلماء حاولوا تخريج هذه الشواهد والأمثلة، بالاعتماد على دلالة النَّسب، وهذا ما يدلُّ دلالة واضحة على اتِّكاء العلماء على المعنى بطريقة مباشرة في توجيهاتهم للصَّيغ اللُّغويَّة، ممَّا يعني بطريقة أو بأخرى، أنَّهم كانوا يركنون إلى محورين أساسيين، يعتمدان عليهما في التَّعْيِيد، أو بالأحرى أخذت في عين الاعتبار في أثناء وضعهم لقواعدهم، وهما: المعنى، وطبيعة الاستعمال للصَّيغ الصَّرْفِيَّة في مجال السياقيَّة.

٤- إنَّ هذا التقاطع بين الصَّيغ المحمولة على النَّسب، وبين ظاهرة الاستغناء، أمرٌ يمكن القبول به؛ إذ إنَّ ظاهرة الاستغناء فرضت وجودها في كثيرٍ من المسائل الصَّرْفِيَّة، ولا سيَّما تلك المسائل المتعلِّقة ببناء الصَّيغ، ولعلَّ من المنطقيِّ أن تدرج هذه الصَّيغ في باب الاستغناء، وذلك من خلال الاستعمالات اللُّغوية لها أخذت هذه الصَّيغ تتشكَّل وفق دلالات متخصِّصة أغنت فيها عن ياء النَّسب.

٥- تدل صيغة (فَعَال) في العربية دلالة واضحة على المبالغة، إلا أنَّها تدل على النسب فتأتي بمعنى (ذي وذات)، وقد خصَّصت هذه الصيغة لهذا المعنى إذا دلَّت على صاحب صنعة مداوم لصنعتة، وقد رصدت الدراسة الأمثلة الدالة على ذلك.

٦- جاءت صيغة فاعل، لتدل دلالة مباشرة على صاحب الشيء، ومن هذه الصيغ ما جاء مذكراً ووصف به المؤنث نحو: (امرأة عاقر...)، ومنها صيغ لم يسمع لها فعل نحو: (تامر...)، ومنها صيغ أخرى بنيت على وزن فاعل من أفعل نحو: (أحنط - حانط)، ومنها صيغ جموع خالفت القاعدة الأساسية للجمع نحو: (طاخيات...).

٧- أكد اللغويون أن صيغة (فعل) تدل على النسب إذا دلت على صاحب الشيء، أي أنها تشترك مع صيغة فاعل في الدلالة على النسب، إلا أننا ومن خلال تتبعنا لهذه الصيغة لم نلاحظ - على الأغلب - التعاقب المباشر في استعمال هاتين الصيغتين، فكثيراً ما كانت تستعمل (فعل) وحدها دون فاعل.

٨- من الصيغ التي استعملت للدلالة على النسب، وظهرت بشكل أقل من (فعل، وفاعل، وفعل)، فعول، ومفعال، ومفعيل، ومنفعل، ومفعل، ومفعول، ويضاف إلى ذلك صيغ الجموع التي لحقتها الهاء، فأفادت معنى النسب.

المصادر والمراجع

الاستراباذي، رضي الدين محمّد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

الأعشى، ديوانه، تحقيق: محمّد محمّد حسين، مؤسسة الرسالة- بيروت (د.ط.).

الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمّد (ت ٥١٣ هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، (د.ت.).

الأنباري، أبو بكر محمّد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني- بغداد، ١٩٧٨م.

أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٧، ١٩٩٢م.
أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٦م.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، تحقيق: أحمد عبدالغفور، دار العلم للملايين، ط٣.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص، تحقيق: عبدالحكيم ابن محمّد، المكتبة التوفيقية.

حسّان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م.

- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٣.
- الخطيئة، ديوانه، برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- أبو حمدة، محمد علي، في العبور الحضاري لكتاب شذا العرف في فن الصرف، دار عمّار للنشر - عمّان، ط١.
- الحموز، عبدالفتاح، ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٣.
- الخويسكي، زين كامل، الصرف العربي صياغة جديدة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م.
- الدجني، عبدالفتاح، في الصرف العربي نشأة ودراسة، مكتبة الفلاح- الكويت، ط٢، ١٩٨٣م.
- الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، الكشاف، شرح وضبط يوسف الحمادي، مكتبة مصر، (د.ت)، ط٤.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الجيل، مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي، ١٩٨٣م.
- زهير بن أبي سلمى، ديوانه، رواية ثعلب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة.
- ابن السراج، محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
- السمين الحلبي، شهاب الدين بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، المخصص في اللغة، تحقيق: الشنقيطي وعبدالغني محمود، بولاق، ١٣١٨هـ.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: مصطفى السقا، وحسين نصار، ط ١، ١٩٥٨.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، منشورات الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٠م.
- السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، ١٩٨٠م.
- سُقَال، ديزيره، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية - بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للغة العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٠م.
- عبدالجليل، عبدالقادر، علم الصرف الصوتي، دار أزمنا للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٨م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ٢٠٠٣م.
- ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، (د.ت)، (د.ط).
- عمارة، إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، مركز الكتاب العلمي - عمان، ط ١، ١٩٨٦.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، إملاء ما منَّ به الرحمن، دار الفكر، ١٩٩٣م.

الفهري، عبدالقادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، دار الشؤون الثقافية، (د.ت)، (د.ط).

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.

قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف - بيروت، ط ٢، ١٩٩٤م.

القرطبي، تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، عالم الكتب - الرياض، ٢٠٠٣م.

ابن القطاع (ت ٥١٥هـ)، أبنية الأسماء والأفعال، تحقيق: أحمد محمد عبدالدايم دار الكتب المصرية، ١٩٩٧م.

القوشجي، علي بن محمد، عقود الزواهر في الصرف، تحقيق: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ١، ٢٠٠١م.

المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة - القاهرة، ١٣٨٦هـ.

ابن منظور، جمال الدين بن محمد بن مكرم (ت)، لسان العرب، دار صادر، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٣م.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية - بيروت، (د.ت)، (د.ط).

ابن يعيش، موفق الدين (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب - بيروت، (د.ت)، (د.ط).